

## إصلاح الشراء العام في لبنان التقرير الدوري حول تقدّم المسار الاصلاحى تشرين الأول - كانون الأول 2022

تم إعداد هذا التقرير من قبل أمانة سرّ اللجنة الوزارية المكلفة متابعة إصلاح الشراء العام

### محطات رئيسية

- اجتمعت اللجنة الوزارية المكلفة متابعة مسار إصلاح الشراء العام برئاسة وزير المالية في 7 تشرين الثاني 2022. وللتذكير، فقد كان مجلس الوزراء قد أصدر في 8 شباط 2022 القرار رقم 14 شكّل بموجبه لجنة وزارية برئاسة وزير المالية وعضوية وزراء الأشغال العامة والنقل، والداخلية والبلديات، والصناعة، والبيئة، والاقتصاد والتجارة، ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تتضمن مهامها (1) مراجعة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام تمهيداً لإقرارها، (2) تيسير تنفيذ خطة العمل الإصلاحية بما فيه التواصل مع الجهات الدولية، (3) متابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلقة بقانون الشراء العام. وقد تمّ تكليف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ليضطلع بدور أمانة سرّ اللجنة بموجب القرار عينه.
  - بعد مرور ستة أشهر على إقرار الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل من قبل مجلس الوزراء (قرار رقم 66، تاريخ 20 أيار 2022) ما زال تنفيذ الاستراتيجية والخطة يفتقر إلى الدعم والتمويل المنتظم من قبل الجهات الدولية الشريكة. فالدعم الحالي ضئيل مقارنة بضرورات الدعم الفني والمالي والبشري التي تحتاجها الخطة والمعنيون بتنفيذها لاسيما (1) المنسق الوطني للمسار الاصلاحى أي معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي؛ (2) هيئة الشراء العام التي أنشئت حديثاً؛ (3) هيئة الاعتراضات التي لم تُنشأ بعد؛ (4) المنصة المركزية للشراء الالكتروني لدى هيئة الشراء العام؛ (5) التدريب الإلزامي المكلف به معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.
  - إنّ النقص الحاد في الموارد وعدم تأمين الدعم اللازم أدى إلى إبطاء التقدّم على أكثر من محور، وهو بات يعرض مسار إصلاح الشراء العام للخطر؛ خطر التوقف أو في أسوأ الأحوال خطر السير في اتجاه معاكس للإصلاح عبر اقتراح تعديلات غير علمية وغير مدروسة على نص القانون رقم 244، أو التهرب من تطبيقه، مما يضرب عرض الحائط المكاسب الوطنية التي أحرزها لبنان بإقراره هذا القانون العصري.
  - يُنكر أنّ إصلاح الشراء العام هو أحد ركائز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان التي أقرتها الحكومة في أيار 2020. وهو محفّز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030 التي التزم بها لبنان كغيره من الدول عام 2015 والتي ضمّتها في البيانات الوزارية للحكومات المتتالية والخطط الوطنية القطاعية. ويُعتبر دور الشركاء الدوليين محورياً لتوفير بيئة متماسكة وعملية للإصلاح ليكون محققاً للأهداف السياسية التي تؤمن لبنان التعافي الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتطوير المؤسسات.
- ### دعوة للاستجابة
- يُعدّ الدعم الفوري والمنسق والمتزامن من الجهات الدولية أمراً بالغ الأهمية من أجل:
  - توفير الدعم والمساعدة التقنية للمؤسسات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام وتنسيق الإصلاح؛
  - مواصلة الحوار المنتظم مع المؤسسات المعنية في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع المدني ومع صنّاع القرار؛
  - الحوار والتنسيق المؤسسي للحد من مقاومة التغيير وضمان التنفيذ السليم للإصلاح على المستويات كافة؛
  - تصميم تدريب مستمرّ ومتخصّص عالي الجودة وتوفيره لكافة المعنيين، مع استخدام الأساليب والتقنيات التعليمية الحديثة لضمان نجاح عملية التحول؛
  - مواكبة مؤسسات الدولة المعنية بتنفيذ قانون الشراء العام من خلال توفير المساعدة الفنية المتخصصة؛
  - تصميم المنصة الإلكترونية المركزية وتشغيلها؛
  - رفع مستوى الوعي بين الجهات الاقتصادية الفاعلة (المهنة الحرة، مجتمع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة) والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الاقتصادية من أجل تمكين المشاركة المجتمعية الفاعلة في تقدّم الإصلاح.

## 1. تأخير ملحوظ يضع مسار الإصلاح في خطر

خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول إلى كانون الأول 2022، استمر العمل لمواكبة دخول قانون الشراء العام رقم 2021/244 حيز التنفيذ على 8 محاور عمل (الشكل رقم 1) مستنفاة من الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل التنفيذية.

الشكل رقم 1: محاور عمل الاستراتيجية الوطنية

<p><b>مجموعة العمل 1: المراسيم المكملة للقانون</b> مراسيم تنظيم هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات ومقترحات لتعديل أنظمة أخرى</p>	<p><b>مجموعة العمل 2: دفاتر الشروط النموذجية</b> العمل على صياغة 10+ دفتر شروط والتشاور حولها وتجربتها</p>	<p><b>مجموعة العمل 3: الارشادات العملية والأدوات الأخرى</b> تطوير إرشادات حول القانون والأدوات والنماذج</p>
<p><b>مجموعة العمل 4: التدريب والتخصص</b> تطوير مناهج للتدريب المستمر والمتخصص وتوفيرها لـ 5000+ مستفيد</p>	<p><b>مجموعة العمل 5: التواصل ورفع الوعي</b> التواصل حول تقدم الإصلاح ورفع الوعي لدى الجهات المعنية</p>	
<p><b>مجموعة العمل 6: منصة الكترونية مركزية</b> من أجل متطلبات الشفافية والبيانات المفتوحة</p>	<p><b>مجموعة العمل 7: إدارة المخاطر</b> استراتيجية وأدوات لإدارة المخاطر لتحديد مخاطر الشراء والحد منها</p>	<p><b>مجموعة العمل 8: حشد الموارد وبناء الشراكات</b> حشد الموارد البشرية والفنية والمالية اللازمة لتنفيذ الإصلاح</p>

### التقدم على مستوى مجموعات العمل

مجموعة العمل 1: المراسيم ذات الأولوية المكملة للقانون

النسبة	التقدم	المخرجات
50%	قيد الإنجاز من قبل هيئة الشراء العام	<ul style="list-style-type: none"> <li>هيئة الشراء العام</li> <li>سلم رئيس هيئة الشراء العام مرسومين بشأن الهيئة لرئيس مجلس الوزراء (النظام الإداري + النظام المالي) - لم يتم اقرارهما بعد</li> <li>مرسومين بشأن هيئة الشراء العام (تعيين الهيئة + الهيكل التنظيمي)</li> </ul>
20%		هيئة الاعتراضات
30%	قيد الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> <li>5 مراسيم متعلقة بهيئة الاعتراضات (التعيينات + الهيكل التنظيمي + النظام الإداري + النظام المالي + الاجراءات)</li> </ul>
5%	لم يبدأ	<ul style="list-style-type: none"> <li>7 مراسيم وقرارات مرتبطة بحسن أداء منظومة الشراء العام</li> <li>قرار هيئة الشراء العام حول وظيفة التدقيق الداخلي (المسودة الأولى فقط)</li> <li>مرسوم استخدام الاتفاقات الإطارية</li> <li>مرسوم تشكيل وحدة الشراء لدى الجهة الشارية</li> <li>مرسوم شروط قبول العقد في حال وجود نواقص</li> <li>مرسوم التوصيف الوظيفي والكفايات والتوظيف</li> <li>مرسوم الشراء العام المستدام</li> <li>مرسوم الشراء الإلكتروني</li> </ul>

**مجموعة العمل 2: دفاتر الشروط النموذجية**

تشمل عملية تطوير دفاتر الشروط النموذجية الصياغة والتشاور مع المعنيين، والمراجعة، وتدريب الجهات المعنية على استخدامها.

النسبة	التقدم	المخرجات
60%	قيد الإنجاز (المنسق الوطني وهينة الشراء)	• 3 دفاتر شروط نموذجية خاصة بالسلع والأشغال والخدمات
30%	قيد الإنجاز (المنسق الوطني وهينة الشراء)	• 3 دفاتر شروط مبسطة خاصة بالسلع والأشغال والخدمات
10%	قيد الإنجاز	• 3 دفاتر شروط خاصة بالاتفاقيات الإطارية - الأشغال الصغيرة والسلع والخدمات الاستشارية
0%	لم يبدأ	• دفاتر شروط نموذجية قطاعية

**مجموعة العمل 3: الإرشادات العملية والنماذج**

نظرًا لما ينص عليه القانون 244 من ممارسات وطرق شراء جديدة، فإنه من الضروري تلبية حاجات الجهات الشارعية لجهة الحصول على إرشادات عملية وأدوات عمل تسهل عليها تنفيذ القانون وتساوم في تبسيط الإجراءات.

النسبة	التقدم	المخرجات
50%	قيد الإنجاز (المنسق الوطني وهينة الشراء)	• 1 مسودة إرشادات عملية حول القانون تحتاج إلى المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على الاستخدام
100%	مكتمل (البرلمان اللبناني والمنسق الوطني بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني)	• 2 دليل مبسط حول القانون (الأول موجه للنواب / الثاني للمواطنين والمعنيين)
30%	قيد الإنجاز (المنسق الوطني وهينة الشراء)	• 60+ أداة عمل ونموذج تحتاج إلى المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على الاستخدام

**مجموعة العمل 4: التدريب والتخصص**

جاءت المادة 72/ من قانون الشراء العام في لبنان لتحديد الجهة المخولة بالتدريب المتخصص المستمر الإلزامي لكافة القائمين بمهام الشراء العام المتخصص المستمر الإلزامي لكافة القائمين بمهام الشراء العام، إذ تنص الفقرة الأولى منها صراحة على أن التدريب المتخصص المستمر والإلزامي تقوم به وزارة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. بناءً عليه، تابع المعهد مهمته من خلال منصة "زوم" والجلسات الحضورية في مقر المعهد وفي مراكز البلديات في مناطق لبنانية عدة.

تم تدريب حوالي 41% من المستفيدين المستهدفين (2030 مشارك من أصل 5000 مستهدف) (الشكل رقم 2 أدناه). ومع دخول القانون حيز التنفيذ، وبناء على تعميم رئيس الحكومة الرقم 22\2022 تاريخ 16\8\2022 والذي يطلب إخضاع جميع الموظفين المعنيين بالشراء لدى الجهات كافة لدورات تدريبية إلزامية لدى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ازداد الطلب على التدريب، خصوصاً من قبل البلديات والمؤسسات العامة والقوى الامنية.

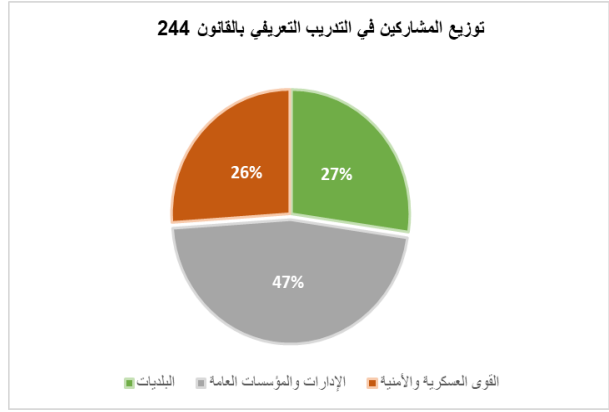
بالنظر لشح الموارد حدّد المعهد الاولويات التدريبية في المواضيع التقنية وبدأ بتصميم هيكل التدريب لسنة مواضيع أساسية للمرحلة المقبلة بالاستناد إلى خبراته وإلى المعايير الدولية.

النسبة	التقدم	المخرجات
100%	مكتمل (معهد باسل فليحان)	• 66 دورة تدريبية تعريفية بالقانون 244 تنتهي باختبار للمعارف
50%	قيد الإنجاز (معهد باسل فليحان)	• 15 خبير-مدرب معتمد • إعداد 19 مدربًا إضافيًا
41%	قيد الإنجاز (معهد باسل فليحان)	• 130+ طلب رسمي للتدريب وارد للمعهد من مختلف الجهات المعنية • 2030 مشاركًا في التدريب التمهيدي حول القانون؛ من أصل 5000 مستهدف
0%	لم يبدأ (معهد باسل فليحان)	• تدريب عن بُعد
20%	لم يبدأ (معهد باسل فليحان)	• تدريب قائم على الكفايات و6 مناهج تدريبية متخصصة

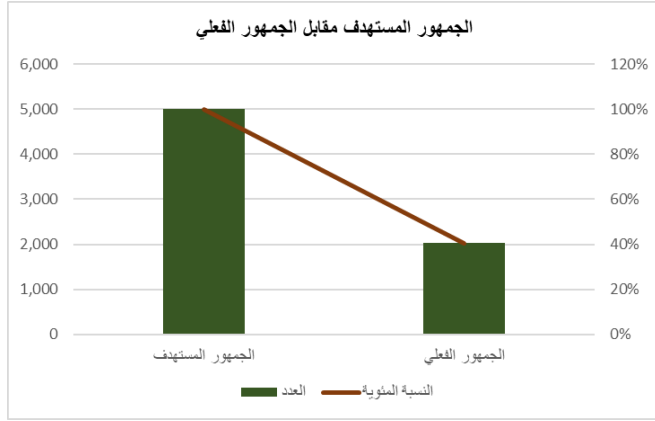
### برنامج تدريب مدربين لاعتمادهم كخبراء-مدربين في الشراء العام

بعد مشاركة 19 مستفيد في برنامج تدريب مدرب في الشراء العام وتقييم الاداء التطبيقي للمعارف بقانون الشراء العام وتقنيات هندسة البرامج التدريبية للكبار، استكمل معهد باسل فليحان متابعته لنواة المدربين الجدد وأعد منهجية عمل ارتكزت على 3 مراحل وهي: الملاحظة الناشطة والتدريب المشترك والمجتمع المعرفي للمدربين؛ وتمحورت حول استراتيجيات التعلم الموجّه ذاتياً، والتعلم بالممارسة، وجلسات الحوار، وبرامج تدريبية متخصصة في الشراء العام. أنهى 5 مدربين مرحلة الملاحظات الناشطة وبدأوا بمرحلة التدريب المشترك على أن يستكمل العمل بمخطط البرنامج التطويري الفردي.

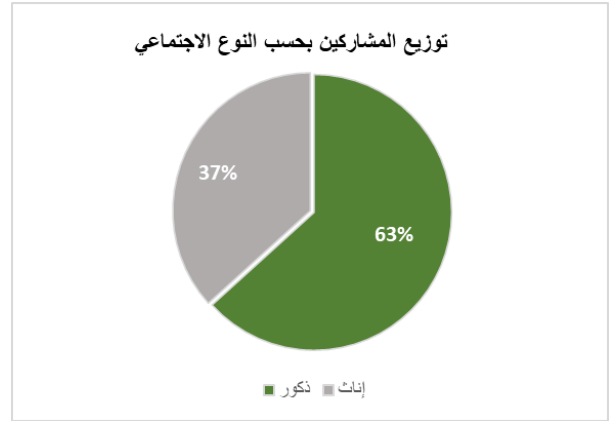
الشكل رقم 2



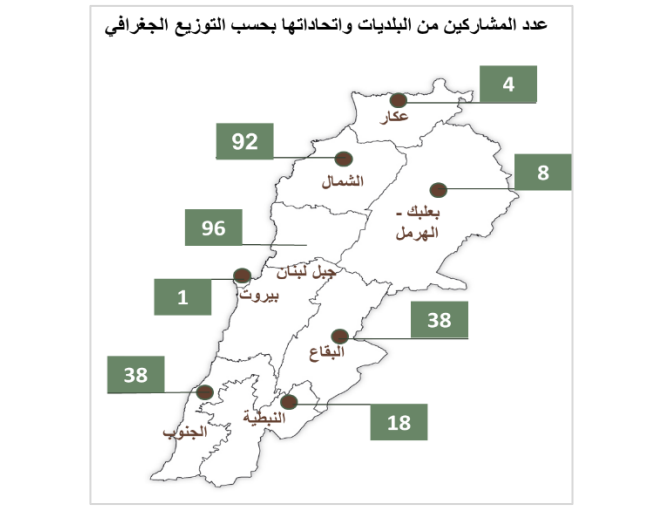
الشكل رقم 3



الشكل رقم 4



الشكل رقم 5



### دورات تدريبية تعريفية بقانون الشراء العام

جلسات تعريفية بناء لطلب جهات في القطاعين العام والخاص

3 اتحادات بلديات

60 ضابط من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي

24 مشارك من مصرف لبنان

3 جلسات تعريفية بمشاركة 45 موظف من مديريةية الصرافيات في

وزارة المالية

جسنتين تعريفيتين في نقابتي المحامين والمهندسين في بيروت

### القوى الأمنية والعسكرية

4 دورات تدريبية شارك فيها 122 من ضباط وعناصر المديرية العامة

لقوى الامن الداخلي؛

دورة تدريبية شارك فيها 15 ضابط في المديرية العامة للأمن العام

11 دورات تدريبية شارك فيها 264 من ضباط وعناصر الجيش

اللبناني



<p><b>الوزارات والمؤسسات العامة</b>  <b>27 دورة تدريبية عبر "زوم" حول القانون؛ 899 مشاركاً</b>                  دورات تدريبية حضورية في المؤسسات العامة: المركز التربوي للبحوث والانماء، مستشفى رفيق الحريري، مصرف لبنان شركة الاتصالات تاتش، ادارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية</p> 	<p><b>البلديات واتحادات البلديات</b>  <b>تعريف 555 من رؤساء البلديات وكبار المسؤولين والعاملين فيها</b>                  على القانون وأحكامه من خلال تدريب حضوري في مراكز الاتحادات وتدريب عن بعد عبر منصة زوم.</p> 
--	--

### مجموعة العمل 5: التواصل ورفع الوعي

للحفاظ على الالتزام والمشاركة، والحد من مقاومة التغيير، ولتسهيل الحوار مع صانعي القرار والمؤثرين في المجتمع، يحرص المنسق الوطني للإصلاح -معهد باسل فليحان- على تفعيل حوار مجتمعي حول أولويات وتحديات الإصلاح بمختلف ومكوناته. هناك ضرورة لحشد الموارد من أجل تطوير خطة تواصل استراتيجية وتنفيذها تسمح بأشراك المعنيين بشكل متماسك وفعال.

10%  
تقدم

### الحوار بين المؤسسات حول إصلاح الشراء العام

استكمالاً لجهود التدريب، ومن أجل تسهيل تنفيذ القانون والحفاظ على مستوى جيد من الالتزام بالإصلاح والحد من مقاومته، أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي حواراً مؤسساتياً مع المعنيين من خلال حلقات عمل واجتماعات دورية مع:

- وزارة المالية (المدرء وكبار المسؤولين من 3 مديريات: الموازنة والصرفيات والمحاسبة العامة)
- وزارة الداخلية والبلديات (الوزير وكبار المسؤولين)
- ديوان المحاسبة (الرئيس والقضاة)
- هيئة الشراء العام (الرئيس وفريق العمل)
- وزارة الدفاع الوطني والجيش اللبناني (ضباط ممثلين عن المديرية العامة للإدارة، المفتشية العامة والقوامة)

### مجموعة العمل 6: المنصة الإلكترونية المركزية

بعد تعثر التقدم على صعيد إنشاء منصة إلكترونية مركزية لدى هيئة الشراء العام بسبب الإجراءات الإدارية التي عاقت تنفيذ هبة من "شراكة المشتريات العالمية GPP Government Procurement Partnership، بإدارة البنك الدولي، لإنشاء المنصة، لم يحصل أي مستجد على هذا الصعيد.

0%  
تقدم

حالياً، تقوم هيئة الشراء العام باستخدام موقعها الإلكتروني لتأمين النشر الفوري، إلى حين إنشاء وتشغيل المنصة. يُعتبر وجود منصة إلكترونية مركزية عنصراً أساسياً لتنفيذ أحكام قانون الشراء العام بشكل فعال ولتحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة. عليه، يجب تطوير المنصة وتشغيلها في أقرب وقت للسماح بالنشر الصحيح للمعلومات والإشعارات والتوجيهات وتحليل البيانات وإعداد التقارير بشكل منتظم.

### مجموعة العمل 7: إدارة المخاطر

تضمنت الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام الحاجة إلى إستراتيجية وأدوات لإدارة المخاطر في الشراء العام.

يسلط موجز السياسات، الذي طوّره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع المنسق الوطني للإصلاح، الضوء على أهمية هذا المفهوم وتقديم توصيات نحو تطوير استراتيجية متخصصة لإدارة مخاطر تتناسب مع الواقع الوطني والممارسات الدولية الجيدة. تمّ تطوير الموجز بعد التشاور مع هيئة الشراء العام وعدد من الجهات الشاركة لتحديد الواقع الوطني والاحتياجات، وقد استند إلى المعايير الدولية، والنقاط المرجعية، وممارسات البلدان. من أجل ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر، لا بدّ من توفير الدعم لتنفيذ توصيات هذا الموجز.



## مجموعة العمل 8: حشد الموارد

بناءً على الدور المناط به في الاستراتيجية الوطنية للشراء العام الي أقرها مجلس الوزراء في قراره رقم 14، تاريخ 2022/2/8 بصفته أمانة سرّ اللجنة الوزارية المكلفة متابعة تقدّم هذا الإصلاح، يعمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على إرساء الحوار المستمر مع الجهات المانحة من خلال الاجتماعات التنسيقية الدورية.

يلخّص الجدول رقم 1 المساندة التقنية التي تمّ توفيرها والفجوة المستمرة في التمويل لدعم تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية.

لضمان تقدّم ونجاح الإصلاح، تبرز حاجة ماسّة للحفاظ على الجهود الوطنية وصونها. ولا شكّ أن العمل المنسق والحوار الدائم مع الشركاء الدوليين والوطنيين هو أساس لاستدامة دعم هذا المسار.

### الجدول 1: فجوة التمويل 2022-2024

الرقم	مجال الدعم	الكلفة الكلية المقدّرة (بالدولار الأميركي)	مساندة تقنية للعامين 2022-2023 قدامها:					الفجوة في التمويل (بالدولار الأميركي)
			مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (بالدولار الأميركي)	البنك الدولي (بالدولار الأميركي)	مبادرة سيجما (بالدولار الأميركي)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بالدولار الأميركي)	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (بالدولار الأميركي)	
1	المراسيم المكتملة (الصباغة، المراجعة، التشاور، التنقيح)	165,000		25,000	1,272			77,248
2	دفاتر الشروط النموذجية (الصباغة، المراجعة، التشاور، التنقيح) تشمل دفاتر الشروط الاساسية (السلع، الأشغال، الخدمات) والمبسطة، ودفاتر شروط للاتفاقيات الإطارية (السلع، والأشغال والخدمات)، ودفاتر الشروط القطاعية	450,000		85,800				332,400
3	الارشادات العملية والنماذج (تطوير، تشاور، اختبار، تنقيح)	200,000	12,000		8,480			160,440
4	التدريب والامتهان (تطوير التدريب المتخصص والتقني، توفير الدورات التدريبية، التدريب عن بُعد)	1,150,000		92,350				927,060
5	التواصل ورفع الوعي	160,000	18,400	12,500				129,100
6	الشراء الالكتروني	1,800,000					8,480	1,791,520
7	إدارة المخاطر (رفع الوعي، الاستراتيجية والأدوات)	150,000			10,600			139,400
8	الدعم الفني لهيئة الشراء العام	600,000						600,000
9	الدعم الفني لهيئة الاعتراضات	300,000						300,000
10	الدعم الفني للمنسق الوطني	600,000				31,800	67,416	500,784
	المجموع	5,575,000	30,400	215,650	9,752	10,600	31,800	4,957,952

## 2. تحديات الإصلاح

1. قبول المجلس الدستوري الطعن المقدّم بقانون الموازنة رقم 10 الصادر في 15 تشرين الثاني 2022، إذ تمّ بموجب قرار المجلس الدستوري في 5 كانون الثاني 2023، إلغاء المادة 119 من قانون الموازنة التي تضمنت تعديلات طفيفة على قانون الشراء العام رقم 2021/244 (المادة 46، المادة 101 (الفقرتان 1 و3) والمادة 60) والتي هدفت أساساً إلى تسهيل تنفيذ القانون من قبل الجهات الشارية، مع إيلاء اهتمام خاص بالبلديات الصغيرة.
2. تعتبر مقاومة التغيير ومقاومة تطبيق القانون واقعاً صعباً يؤدّ بيئة غير مواتية للإصلاح. لوحظت هذه المخاطر لدى بعض المؤسسات العامة التي ما زالت تتجاهل تطبيق القانون ولم تستجب لطلبات المعهد بالانضمام إلى التدريب الإلزامي، ولا لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم 2022/22، تاريخ 16 آب 2022.
3. تأخر الدعوة لإطلاق عملية اختيار وتعيين أعضاء هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات.
4. تعاني هيئة الشراء العام (وهي حالياً تقتصر على رئيسها) من ضغط يعمل كبير حيث تردها طلبات الاستيضاح والاسئلة من الجهات الشارية كافة، وتقدّم الهيئة في كثير من الأحيان المشورة التقنية الفردية للمؤسسات. تتفقد الهيئة إلى موازنة تشغيلية وموارد بشرية وتقنية كافية للقيام بالمهام المناطة بها في هذا المجال.
5. يعاني المنسق الوطني للإصلاح، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، من شح في الموارد البشرية والتقنية والمالية لتنسيق هذا الإصلاح على المستوى الوطني.
6. يترافق ارتفاع الطلب على التدريب وطلب المساندة التقنية من قبل الجهات المعنية بتطبيق قانون الشراء العام، مع قدرات تشغيلية محدودة للاستجابة. لذلك، يُعدّ الاستثمار في منصات التعلّم والاختبار عن بُعد بالإضافة إلى التعلّم الذاتي أمراً بالغ الأهمية لضمان التدريب لعدد كافٍ من الموظفين المؤهلين للانضمام إلى لجان التزيم والاستلام.

7. إنَّ الفجوة الكبيرة في تمويل خطة العمل المقررة ضمن "الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام" ومحدودية الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي لتقدّم مجالات العمل الثمائية، يعيق تقدّم الإصلاح ويعرّض نتائجه لمخاطر عالية.

### 3. خلفية الإصلاح

دخل قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ في 29 تموز 2022. القانون 244 هو نتيجة عملية تشاورية وتشاركية قائمة على الأدلة والبيانات لإصلاح منظومة الشراء العام في لبنان، وبشكل خاص المسح الدولي MAPS الذي اثبت بالدلائل أنها منظومة متقدمة لا تتوافق مع المعايير الدولية، مما أدى إلى خسائر اقتصادية فُدرت بمليارات الدولارات، وإلى تدهور في الخدمات العامة، والحدّ من المنافسة، وتفاقم الفساد وغياب المساءلة.

يشكل دخول القانون حيّز التنفيذ علامة فارقة في إطار الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية في مؤتمر سيدر (2018) وغير بياناتها المتتالية منذ عام 2019. وما تطبيق القانون إلا تجديد للالتزام لبنان بمكافحة الفساد (الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإقرار مجموعة من التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد) وبالاتفاق على مستوى الموظفين «staff-level agreement» بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي التي نصت على أن "تحديث إطار إدارة المالية العامة، وتنفيذ قانون الشراء الذي تمّ إقراره مؤخرًا ... سيزيدان من الشفافية وفعالية الإنفاق".

### القانون 244 هو ثمرة أربع سنوات من الالتزام الوطني والتقدّم رغم كل التحديات

	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ حزيران 2018: المؤتمر الوطني الأول حول الشراء العام</li> <li>✓ 2020-2019: تقييم منظومة الشراء العام MAPS وصياغة قانون الشراء العام الجديد (تم إقرار القانون في 30 حزيران 2021)</li> <li>✓ 29 تموز 2021: صدور قانون الشراء العام 2021/244 في الجريدة الرسمية</li> <li>✓ آذار 2022: حصول تقرير مسح MAPS على ختم الجودة من الأمانة العامة لـ MAPS</li> <li>✓ 1 آب 2022: دخول قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ</li> </ul>	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ التحضير لاعتماد الشراء العام المستدام</li> <li>✓ أطر محاسبية حقيقية ومكافحة الفساد</li> <li>✓ إطار للحكومة يتماشى مع الممارسات الجيدة (سيتم تشكيل هيئة ناظمة مستقلة وهيئة مستقلة للاعتراضات)</li> <li>✓ 20 أيار 2022: إقرار مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للإصلاح وخطة العمل التي تمّ اعدادها بفضل فريق عمل متماسك ودعم تقني من الشركاء.</li> <li>✓ إن الجهات المعنية في الدولة (القطاعات المدنية والعسكرية) ملتزمة بهذا الإصلاح بحيث تشجع العاملين لديها على التدريب والاعداد لتنفيذ أحكام القانون.</li> </ul>	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تناصر منظمات المجتمع المدني اللبنانية ومؤسسات القطاع الخاص هذا الإصلاح، وتعمل من خلال مجموعات ضغط من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والمنافسة العادلة.</li> <li>✓ تواكب مجموعة من الخبراء – المدربين الوطنيين العمل بقانون الشراء العام من خلال مساهمتهم في 8 مجموعات عمل ويبدون جهوديتهم للعمل في إطار وحدة مساندة Helpdesk.</li> <li>✓ يحظى هذا الإصلاح بدعم عدد من صنّاع القرار والنواب.</li> </ul>	

أ تمّ إعداد هذا التقرير الفصلي من قبل أمانة سرّ اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة متابعة إصلاح الشراء العام.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع السيدة بسمة عبد الخالق عبر البريد الإلكتروني: babdukhalek@iof.gov.lb